

انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين

علي محمد فخرو

مفکر و سیاسی بحرینی.

مقدمة

يؤكد تاريخ بلدان الخليج العربي عبر القرن الماضي كله أن تلك البلدان تأثرت بمختلف أحداث المشرق العربي السياسية، وتفاعلت مع التغيرات الثقافية والفكرية في الوطن العربي بأسره.

وبعد تفجّر ثورتي تونس ومصر الناجحتين، وامتداد آثارهما إلى كثير من أقطار المشرق والمغرب العربيين، وإن بنسب متفاوتة، طُرح السؤال الآتي:

هل ستتأثر مجتمعات الخليج العربي بذلك المدّ الثوري؟ وقد جاء الجواب سريعاً، أولاً في البحرين، ثم في المنطقة الشرقية من العربية السعودية، ثم في مسقط، وإلى قدر محدود في الكويت. وسأتناول في ما يلي حالة البحرين، ويستطيع الإخوة مواطنو باقي الأقطار الحديث عن أوضاع بلدانهم.

أولاً: أسباب تأثر البحرين بالمدّ الثوري

كان تأثر البحرين أكبر كثيراً من تأثر غيرها، وذلك لأسباب عدة، أهمها:

١ - وجود إشكالات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية عالقة؛ فهناك ملفات كثيرة، من مثل:

- ملف الخلاف حول شرعية دستور ٢٠٠٢، المنحة مقارنة بدستور ١٩٧٣ العبدى؛

(*) في الأصل أوراق هذا الملف، قدمت إلى لقاء منتدى التنمية المنعقد في دبي، بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ٢٠١١. وتناولت أوراق النقاش موضوع «معالم نظام الحكم الديمقراطي المنشود في دول مجلس التعاون».

- ملف قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة منحازاً ضد تمثيل أكثر عدلاً للناخبين الشيعة؛
- ملف سلطات المجلس التشريعي المنتخب، واستقلاليتها، وعلاقته بمجلس الشورى المعين؛
- ملف ما تسميه المعارضة «التجنيس السياسي»؛

- ملف ملكية ومضاربات الأراضي البحرية المدفونة ذات الأحجام الكبيرة، وتأثيره السلبي في السياسة الإسكانية، وذلك بوجود قوائم طويلة بأسماء من ينتظرون الحصول على مسكن، وهم من ذوي الدخل المحدود، علماً بأن فترة الانتظار قد تمتد عشرين عاماً من أجل الحصول على بيت متواضع أو على قرض محدود؛

- ملف الفساد المالي والإداري.

كل هذه الملفات، وغيرها الكثير، كانت تحتاج إلى حوار بشأنها، والتوصل إلى حلول معقولة، لكنّها ما تزال معلقة منذ أعوام طويلة، بانتظار طرحها في فترات الهياج السياسي.

٢ - وجود جمعيات سياسية نشيطة

وعلمية، وذات أعضاء في البرلمان وأنشطة مجتمعية

وإعلامية كبيرة، ووجود نقابات تاريخية منظمة ومرتبطة بعضها بالجمعيات السياسية، إضافة إلى وجود مؤسسات مجتمع مدني مهنية وحقوقية ونسائية شديدة التنوع والارتباط بالسياسة.

٣ - وجود شارع مجيش سياسياً منذ خمسينيات القرن الماضي، وقابل للحراك

السياسي الجماهيري الواسع والملتزم.

٤ - صادف يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ ذكرى مرور عشرة أعوام على العمل بالميثاق

الوطني، ووجود توجّه لدى الملك والقوى السياسية لتقييم تجربة ديمقراطية ما بعد الميثاق، وفتح حوار مجتمعي بشأن تطوير تلك التجربة إلى مستويات ديمقراطية أعلى. ولما جاءت مناسبة ١٤ شباط/فبراير البحرينية في قلب الأحداث العربية الكبرى، كان طبيعياً أن تتأثر بأطروحاتها وأهدافها ووسائلها واعتمادها الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى قيامها في الأساس على أكتاف الشباب غير المنتظم في أحزاب سياسية، مثلهم مثل زملائهم الشباب في مصر وتونس واليمن وغيرها.

٥ - من الممكن إضافة عاملين آخرين، وهما : أولاً إجراء الملك اتصالات ببعض القيادات

السياسية، وتأكيد له أنه شخصياً يفكر في إجراء مراجعة تقييمية لتجربة ما بعد الميثاق الديمقراطية، ومن ثم تطوير العملية الديمقراطية؛ ثانياً، وجود أكثر من ٣٠٠ معتقل ينتظرون المحاكمة منذ بضعة شهور، وينتمون أساساً إلى جمعيتين انشقتا عن الوفاق، الجمعية الأم، ورفضت الاندماج في الحياة البرلمانية، وأمنتا بضرورة تجيش الشارع في كثير من المناسبات.

لقد كان طبيعياً أن تحتفل البحرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بذكرى مرور عشرة أعوام على العمل بالميثاق الوطني الذي قام في الأساس على أكتاف الشباب غير المنتظم في أحزاب سياسية، وأن تتأثر بالأطروحات والأهداف التي أرساها بالاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي.

تلك بعض من الأسباب التي جعلت البحرين أكثر قابلية للتأثر بأحداث الوطن العربي المتعاضمة والواعدة.

ثانياً: المواجهة بين الأمني والسياسي

كان لدى الكثيرين انطباع بأن التظاهرات التي عُرف عن قرار أصحابها الخروج يوم ١٤ شباط/فبراير ستكون محدودة حجماً وتأثيراً في الأوضاع العامة، وفُهم أن التوجهات كانت تقضي بالحرص الشديد على سلمية التظاهرات إلى أبعد الحدود، فلا يقذف المتظاهرون حجارة، ولا يحرقون إطارات سيارات، ولا يرفعون أعلاماً غير بحرينية. وتحتّم الموضوعية القول إن التظاهرات التزمت في يومها الأول السلمية، وكان في الإمكان اعتبارها نوعاً من حرية التعبير عن الرأي الذي يكفله الدستور والميثاق الوطني. لكن مقتل متظاهر في اليوم الأول ومقتل آخر خلال تشييع جنازة الأول في اليوم التالي غيراً المشهد جذرياً؛ فقد تعمّد الحراك بالدم، ودخل موضوع القتل الشهداء على مسرح الأحداث. وكان الموضوع من الخطورة بحيث أطل الملك نفسه على شاشة التلفزيون البحريني ليبيدي أسفه لما حدث، ويعلن تكوين لجنة تحقيق، كما قدّم وزير الداخلية اعتذاراً عمّا حدث، وأمر بالتحقيق الفوري.

كانت الخطوتان مهدّتين، وتنمّان عن إحساس رفيع المستوى بالمسؤولية لدى القيادة، على الصعيدين السياسي والأخلاقي. لكن ما إن مرت ١٨ ساعة تقريباً على تلك الخطوتين الرائعتين، حتى هوجم المتظاهرون في دوّار اللؤلؤة في ساعات الفجر، وأُعلنت وفاة أربعة من المعتصمين. وكان ذلك تطوراً مفاجئاً وإشعاعاً لفتنة طائفية. ومن أجل التهذئة، أمر الملك بانسحاب القوات المسلحة وقوات الأمن، وسمح بالاعتصام السلمي في دوّار اللؤلؤة.

ثالثاً: عودة المعتصمين إلى الدوار

لكن، مع الأسف، ظل الشهيد الميّت يصرخ في قبره ليولد ألف ثائر حي يتكلمون باسمه. وبقي ألاف المواطنين، طوال الأسابيع الثلاثة التالية، يتجمعون في دوّار اللؤلؤة ويجوبون الشوارع في تظاهرات صاحبة. وفي هذا الجو المرتبك، ارتكب المحتجون في الدوار، ومعهم الجمعيات السياسية الراكضة تلهت من ورائهم، ما يمكن اعتباره أخطاء وخطايا، كان من أهمها:

- جنوح بعض الخطابات اليومية في الدوّار نحو التجريح المبتذل لبعض شخصيات الحكم الكبيرة.

- ارتفاع سقف المطالب إلى حدود غير معقولة، من مثل مطلب إسقاط النظام، أي إسقاط حكم العائلة الحاكمة، وذلك بالرغم من أن هذا المطلب سيعني نسفاً لمحطات تاريخية أساسية في تاريخ ما بعد الاستقلال البحريني، ونسفاً لمواثيق مجتمعية دستورية بين المجتمع والعائلة الحاكمة، من مثل الاستفتاء الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة في بداية السبعينيات، وأكد عروبة البحرين، وارتضاء غالبية كبيرة بحكم آل خليفة، ومن مثل دستور البحرين عام ١٩٧٣ أو عام ٢٠٠٢، وميثاق العمل الوطني عام ٢٠٠٠، حيث نُصّ على أن الحكم وراثي في عائلة آل خليفة.

- قيام البعض، وهنا الطامة الكبرى، بطرح شعار المطالبة باستبدال الحكم الملكي الحالي بنظام جمهوري، فكان ذلك صداماً مباشراً مع الحكم، واجتيازاً لخط سياسي أحمر يهبط للعنف.

- إغلاق شارع يمتد من دوار اللؤلؤة إلى مرفأ البحرين المالي، وهو شارع بالغ الأهمية لأنه يمثل المدخل الرئيسي للمنطقة التجارية في وسط العاصمة. هنا انتقلت حرية التعبير إلى حرية الفعل التي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الاعتداء على مصالح الغير وحقوقهم. وهذا ما حدث؛ إذ بدأ تجار البحرين بالشكوى العلنية ضد ما اعتبروه تهديداً لمصالحهم وأرزاقهم.

- وصول الفعل العبثي إلى قمته بأخذ قرار التظاهر في منطقة الرفاع، أمام قصر الملك. وبالرغم من التحذيرات التي أطلقها الكثيرون من أن ذلك الفعل هو عبث جنوني لا مكان له، ذهب بعض المتظاهرين إلى الرفاع، وحدثت صدامات مروعة مع أهالي الرفاع ومع قوى الأمن.

- اقتناع كثيرين من قادة السنة بأن ما يجري يخطأهم، بل قد يكون ضد مصالحهم، وبالتالي تجمع عشرات الألوف أمام جامع الفاتح للتشديد على أن للشارع السني مطالبه ومواقفه السياسية الخاصة به.

وإذا أضيف ذلك الانشقاق المجتمعي، يتبين لنا مدى تعقد الموضوع وانتقاله ليصبح أزمة مجتمعية بامتياز. هنا أصبح الدوار أمام ساحة أخرى وأمام حكم، ووصلت سلطة الحكم إلى اقتناع بأن الكيل طفق، وبأنه حان الوقت لحسم الموضوع.

وهكذا، دخلت قوات درع الجزيرة البحرين في ١٦ آذار/مارس، وأصبحت البحرين ساحة صراع إقليمي، وأعلن تطبيق قانون السلامة الوطنية (قانون الطوارئ)، وأخلي الدوار بالقوة، بل أزيل نصبه تماماً. ودخلت البحرين في جحيم الانشطار الطائفي والمجتمعي الذي لم تعرفه طوال تاريخها، كما انتقلت إلى تغليب الحلول الأمنية على الحلول السياسية، فقبض على الكثيرين الذين جأروا بالشكوى من جرأ تعذيبهم وتحقير كرامتهم، وفيهم الكثير من النساء، وقدم الكثيرون إلى المحاكم العسكرية، وصدرت أحكام بالإعدام والسجن المؤبد، وقام ملثمون بفرز الناس عند نقاط التفتيش بحسب أسمائهم الطائفية ومناطق سكنهم .. إلخ.

رابعاً: هل كان في الإمكان أفضل مما كان؟

هل كان في الإمكان تجنب ذلك؟ أجل، لو تم ما يلي:

- عدم التصدي بالقوة للتظاهرات في الأيام الأولى، منعاً لتعمد الحراك السلمي بالدم.
- عدم طرح الشعارات الخاطئة التي سبق ذكرها.
- الاقتصار على الاعتصام في الدوار، وعدم التعرض لمصالح الناس المعيشية اليومية.
- عدم إقحام المستشفى الحكومي الأساسي، مستشفى السلمانية، في موضوع الصراع السياسي، الذي كان مكانه الدوار وشوارع التظاهرات السلمية غير المربكة لحياة المواطنين.
- عدم تلكؤ الجمعيات السياسية في الدخول في الحوار الواعد، الذي طرحه ولي العهد وباركه الملك. وكان ولي العهد قد طرح نقاطاً مهمة كجدول أعمال للحوار. وهنا يجب القول إن

خوف الجمعيات السياسية من فقدان الشارع في الحاضر والمستقبل جعلها تفقد توازنها، وتفضّل التكتيكي على الاستراتيجي.

- عدم تشتيت المطالب وتصعيدها، وجعلها مقتصرة على مطلب تعديلات دستورية معقولة، وإصلاحات أساسية لجعل المجلس المنتخب مؤسسة فاعلة ومستقلة وقادرة على تحقيق إصلاحات معيشية كثيرة.

- العمل بجدية أكبر وبفهم أعمق لإجراء تفاهم متوازن بين مطالب دوائر اللؤلؤة وساحة جامع الفاتح الكبير، وذلك من أجل جعل الحوار حواراً بين مجتمع متفاهم متعاضد، وسلطة حكم كانت مهيأة لقبول الكثير من الحلول الإصلاحية.

حُتاج البحرين الآن إلى الارتقاء إلى ما فوق الطائفية والقبلية والعائلية. والمهارات الإعلامية، لتصبح واحة عيش وسلام لجميع أهلها، ضمن عروبتها وإسلامها ووطنها العربي الكبير.

- تعامل مختلف الجهات مع ما حدث سابقاً، وذلك إبان فترة قانون السلامة الوطنية، بتسامح، وحفظ صارم لكرامة الناس الإنسانية الأساسية، والرفض التام لمشاعر الكراهية والحقْد الأعمى والتحدّي الطفولي،

وتغليب الحلول المدنية على الحلول الأمنية العسكرية، وممارسة حساسية إنسانية شديدة لروح ومنطوق قوانين الحقوق الإنسانية في التعامل مع أي متهم، وعدم السّماح لبعض الموتورين بإشعال الفتن الحارقة للجميع.

لقد ارتكب الجميع أخطاء وخطايا، وأضاعوا فرصة تاريخية للانتقال بصيرورة الديمقراطية إلى الأمام.

خامساً: المستقبل أولى

الآن، وقد أوقف قانون السلامة الوطنية وطرح الملك شعاري إعادة بناء اللحمة الوطنية والرجوع إلى طاولة الحوار غير المشروط، تحتاج الجمعيات السياسية، وغيرها من الفاعليات الرسمية وغير الرسمية في حقل السياسة والدّين، إلى الاستفادة من دروس وعبر تلك التجربة، وذلك للبدء بمسيرة الألف ميل، بعد أن كانت منذ بضعة شهور أقصر من ذلك كثيراً.

وتحتاج البحرين الآن إلى الارتقاء إلى ما فوق الطائفية والقبلية والعائلية، والمهارات الإعلامية وجنون الموتورين والانتهازيين وأصحاب المصالح الضيقة، ومماحكات الصراعات الإقليمية المذهبية والسياسية، وتغليب الوطنية الجامعة والدّين الجامع والعيش التاريخي المشترك ومبادئ الديمقراطية، لتصبح واحة عيش وسلام لجميع أهلها، ضمن عروبتها وإسلامها ووطنها العربي الكبير.

هذا تحدّ تاريخي يجب مواجهته، وفي البحرين عقلاء كثيرون □